



Estimating the Food Gap and Self-Sufficiency Rates for Basic Food Commodities in Libya for the Period (2000-2021) AD

Qasim Attia Al-Jundi*

Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Al-Samaria Islamic University,
Zliten, Libya

تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في ليبيا للفترة (2021-2000) م

قاسم عطية الجندي*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: q.aljondi@asmarya.edu.ly

Received: August 03, 2025

Accepted: November 07, 2025

Published: November 13, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

The issue of food security is one of the most important strategic issues facing Libya, as it is linked to deep economic, political and social factors that would affect the stability and well-being of society. The research aims to measure the size of the food gap and self-sufficiency rates for the main food commodities, in addition to analyzing food dependency on the outside in Libya for the period (2000-2021). The results showed that there is a food deficit and a significant decline in self-sufficiency rates, especially in strategic crops (cereal group), represented by wheat, barley and legumes. It has been shown that the increase in the quantities consumed of these commodities did not come from the increase in local production only, but rather foreign imports contributed significantly to the local consumption of these commodities, and this is due to the sector's deficit. The agricultural sector is meeting the local demand for these products. The research results also showed that Libya enjoys high self-sufficiency rates in vegetables and eggs due to its sufficiency in local production, which requires intensifying efforts to achieve sustainable agricultural development. The research concluded with a set of recommendations, including paying attention to small farmers because they constitute the vast majority of the agricultural sector, in addition to achieve integration between the agricultural and industrial sectors, we must also work to increase the production of strategic crops (the grain group) because they are part of the daily diet of most Libyans. Otherwise, food dependency on foreign countries will increase to meet local demand, which threatens food security.

Keywords: Food Gap, Self-Sufficiency Ratios, Food Security.

المخلص

إن قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا الاستراتيجية التي تواجه ليبيا حيث لها ارتباط بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة من شأنها أن تؤثر على استقرار المجتمع ورفاهيته حيث يهدف البحث إلى قياس حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية بالإضافة إلى تحليل التبعية الغذائية للخارج في ليبيا للفترة (2000 – 2021) وظهرت نتائج البحث أن هناك عجزاً غذائياً وانخفاض كبير في نسب الاكتفاء الذاتي وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية (مجموعة الحبوب) والمتمثلة في القمح والشعير والبقوليات حيث تبين أن ازدياد الكميات المستهلكة من هذه السلع لم يأتي من الزيادة

في الانتاج المحلي فحسب وانما اسهمت الواردات الخارجية بشكل كبير في الاستهلاك المحلي من هذه السلع وهذا يعود إلى عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب المحلي من هذه المنتجات كما اظهرت نتائج البحث ان ليبيا تتمتع بنسب اكتفاء ذاتي مرتفعة في الخضروات والبيض وذلك لاكتفائها بالإنتاج المحلي الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة كما ختم البحث بمجموعة من التوصيات منها الاهتمام بصغار الفلاحين لانهم يشكلون السواد الاعظم لقطاع الزراعة بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة كما يجب العمل على زيادة الانتاج من المحاصيل الاستراتيجية (مجموعة الحبوب) لأنها تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الليبيين وإلا ازدادت التبعية الغذائية للخارج لمواجهة الطلب المحلي الامر الذي يهدد الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الفجوة الغذائية، نسب الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي.

المقدمة:

تعد مشكلة الفجوة الغذائية من ابرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه العديد من البلدان النامية ومنها ليبيا حيث ترتبط ظاهرة الفجوة الغذائية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الغذائي، حيث ان اتساع هذه الفجوة بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي من السلع الغذائية الناتج من عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي وضعف الدعم الحكومي للبنى التحتية بالإضافة إلى تدني نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الرئيسية الامر الذي أدى إلى ان تصبح ليبيا اكثر انكشافا للدول التي تصدر الغذاء وتهيمن على التجارة الدولية وعلى الرغم من امتلاك ليبيا لموارد وامكانيات تؤهلها من ان تحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي تعتبر صلب الأمن الغذائي، إلا ان حجم الفجوة الغذائية قد تفاقم بشكل كبير وخاصة بعد عام 2011 م وذلك بسبب تغير الانظمة السياسية وكذلك بسبب السياسات الزراعية الخاطئة كان من المفروض على هذه السياسات ان تساعد على زيادة وتطوير الانتاج الزراعي هذا من جانب ومن جانب آخر فإن اتساع هذه الفجوة الغذائية وما يستوجب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الغذائي وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على اقتصاد البلد حيث يعمل على اضعاف خزينة الدولة من الاحتياطات النقدية الاجنبية ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية . وسوف نحاول في هذا البحث تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الاساسية التي تلعب دورا محورياً في تحقيق الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

تعاني ليبيا من النقص الكبير في انتاجها من الغذاء وخصوصا انتاجها للسلع الغذائية الرئيسية الامر الذي يشكل تهديدا لأمنها الغذائي وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي من تلبية الطلب المحلي من هذه السلع مما سبب في وجود فارق كبير بين الانتاج والاستهلاك وبالتالي انخفاض وتذبذب نسب الاكتفاء الذاتي ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية من هذه السلع الغذائية الرئيسية.

فرضية البحث:

ضعف القدرة الانتاجية من السلع الغذائية الرئيسية في مواجهة الطلب المحلي أدى إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية.

اهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من ان ليبيا في حاجة وطنية ملحة للأمن الغذائي لا تقبل التفريط ولا التسويق وان الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية سيجنب ليبيا المبالغ المالية الطائلة المهدورة على السلع الغذائية المستوردة من الاسواق الخارجية والتي تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة وذلك عن طريق اتباع سياسات زراعية شاملة تهدف إلى زيادة الانتاج من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية من اجل تامين الاستقلال الاقتصادي الزراعي الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقلال السياسي عند بلوغ اقصى مستويات الاكتفاء الذاتي.

اهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى استعراض وتحليل حجم الانتاج الفعلي وحجم المتاح للاستهلاك للسلع الغذائية الرئيسية في ليبيا ومن ثم تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع.

2. ان تحليل الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي وذلك بهدف تحسين الجانب الغذائي في المستقبل على اساس الاعتماد على الانتاج المحلي قدر المستطاع في توفير الغذاء.

منهجية البحث:

- لقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والكمي للوصول إلى النتائج واثبات فرضية البحث.

الحدود الزمانية والمكانية:

• الحدود الزمانية للبحث: تتمثل في الفترة (2000 – 2012).

• الحدود المكانية للبحث: متمثلة في الاقتصاد الليبي.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى مبحثان اذ تناول المبحث الاول المفاهيم النظرية للفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي كما تناول المبحث الثاني تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية للفترة (2000-2021).

المبحث الاول: المفهوم النظري للاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية:

اولاً: مفهوم الاكتفاء الذاتي:

" يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد الكلي على مواردها وإمكانياتها الذاتية في انتاج جميع احتياجاتها الغذائية محليا " (عزوني وآخرون، 2021، ص 279).

كما يعرف خبراء صندوق النقد العربي بأن الاكتفاء الذاتي " باعتباره القدرة على الاكتفاء الذاتي الكامل والامكانيات والموارد لتلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمع من خلال الانتاج المحلي " (ميس، 2016، ص 3)

ومن التعاريف السابقة لا ينبغي اتفهم منها العزلة عن باقي دول العالم وإنما نقصد بها توفير الاحتياجات الغذائية الاساسية لجميع افراد الدولة والتي تم انتاجها محليا بالكمية والنوعية والتي توفر احتياجات الافراد وتغنيهم عن الموجات الحادة في التقلبات التي يمكن ان تحصل في اسعار الغذاء في العالمية والتي عادت ما تؤدي إلى مساوي اقتصادية وسياسية واجتماعية تمتد آثارها السلبية على الحياة الاقتصادية والمعيشية للأفراد.

كما ينبغي الإشارة هنا إلى ان تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع لا يقف عند الوصول إلى حالة التوازن او الفائض في الميزان التجاري للسلع الغذائية الاساسية لذلك المجتمع بل من اللازم توفير الغذاء الضروري لكافة افراد المجتمع.

كما يوجد فارق بين مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي حيث ان هذا الاخير يعتمد على الانتاج المحلي من السلع الغذائية دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج بينما يعتبر مفهوم الأمن الغذائي اوسع مجالا إذ يوضح قدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم سواء كان عن طريق الانتاج المحلي او من خلال الواردات الغذائية من الخارج لذا فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يعني فقط انتاج السلع الغذائية وإنما لابد من توفير الاكتفاء الذاتي من هذه السلع بالإضافة إلى توفير الخدمات الاساسية ورسم السياسات الانتاجية والسعرية والتسويقية من اجل التوازن بين المنتج والمستهلك ولمعرفة نسبة الاكتفاء الذاتي في دولة ما يتم عن طريق احتساب نسبة الانتاج المحلي إلى جملة الاستهلاك الغذائي ومن خلال المعادلة التالية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي، 2013).

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \text{كمية الانتاج المحلي} / \text{كمية الانتاج المستهلك} * 100$$

فكلما كان الانتاج المحلي قريبا من المتاح للاستهلاك تحققت نسبة الاكتفاء الذاتي والعكس صحيح.

ويمكن ان نشير إلى ان هناك ثلاث مستويات للاكتفاء الذاتي:

1. **الاكتفاء الذاتي الامن:** ويحدث هذا النوع من الأمن الغذائي عندما يكون الانتاج من السلع الغذائية يعادل او يساوي الكمية التي يتم استهلاكها من قبل افراد المجتمع او أكبر منها أي ان الاكتفاء الذاتي الامن يساوي الانتاج المحلي أكبر من او يساوي المتاح للاستهلاك.
2. **العجز الغذائي الامن:** حيث ان الكمية التي يتم انتاجها محليا من السلع الغذائية تكون أدنى من الكمية المتاحة للاستهلاك من قبل افراد المجتمع واعلى من نصفها بمعنى عندما تكون نسبة الانتاج المحلي للاستهلاك محصورة بين (50% - 100%).
3. **العجز الغذائي الخطر:** وهو على نقيض من الاكتفاء الذاتي الامن حيث يكون المتاح من المنتجات الغذائية محليا تشكل نسبة أدنى من نصف الكمية المتاحة للاستهلاك أي تكون نسبة الانتاج المحلي للاستهلاك محصورة بين (0% - 50%). (البدري وجمعة 2021، ص 143 ، 144).

ثانيا: مفهوم الفجوة الغذائية:

يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تقوم على توضيح حجم الأمن الغذائي ومدى تحققه في إي دولة كانت وتعرف الفجوة الغذائية في بلد ما " بأنها الفارق بين كمية الغذاء التي يحتاجها سكان البلد لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية الرئيسية وبين الكمية المتاحة محليا من الانتاج الزراعي والغذائي " (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، 2023، ص 48).

كما تعرف الفجوة الغذائية " بأنها قيمة الفرق بين الانتاج الوطني وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية ومن ضمن اسبابها ان يكون معدل الاستهلاك أكبر من معدل الانتاج وهذا بدوره يعمل على زيادة الفجوة الغذائية وقلة معدلات الاكتفاء الذاتي ليصبح البلد أكثر انكشافا لدول العالم المصدرة للغذاء " (الشيخ، 2015، ص 15).

ومن هنا نلاحظ انه يوجد ارتباط مباشر بين الأمن الغذائي ومقدار الفجوة الغذائية فكلما زاد حجم الفجوة الغذائية ادى ذلك إلى انعدام تحقق الأمن الغذائي وبالتالي يكون هناك هاجس كبير من عدم قدرة كمية الغذاء المتوفرة للاستهلاك على تلبية الاحتياجات الغذائية الاساسية للفرد خلال مدة زمنية معينة وبهذا تزداد التبعية الغذائية للخارج الامر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للدولة.

ويمكن قياس حجم الفجوة الغذائية اعتمادا على الصيغة التالية:

حجم الفجوة الغذائية = الانتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

كما يمكن تقسيم الفجوة الغذائية إلى نوعين: (الراوي، 2013، ص124).

1. الفجوة الغذائية الظاهرية:

وهي تعبر عن مدى كفاية الانتاج الوطني من السلع الغذائية لمواجهة الطلب الاستهلاكي على مستوى الاقتصاد القومي إي أنها تعبر عن مدى كفاية الانتاج المحلي من السلع الغذائية لسد حاجات السكن.

2. الفجوة الغذائية الحقيقية:

وهي تعبر عن الفارق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من نوعية السلع الغذائية وبين المعايير التي وضعتها المنظمات الدولية أي الكميات بالجرامات من الغذاء وبالسعرات الحرارية.

- الفجوة الغذائية الحقيقية = المتطلبات الاساسية من السعرات الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية (لامية، بنون، 2023، ص 210).

المبحث الثاني: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاساسية لليبيا خلال الفترة (2000 – 2021):

اولاً: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح والدقيق:

الجدول رقم (1): حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح والدقيق في ليبيا للفترة (2000 – 2021)

السنة	الانتاج المحلي ألف طن (1)	الاستيراد ألف طن (2)	المتاح للاستهلاك ألف طن (3)	نسب الاكتفاء الذاتي % (4)	حجم الفجوة الغذائية ألف طن (5)	التبعية الغذائية % (6)
2000	64	1817.93	1881.93	3.4	-1817.93	96.6
2001	48.5	1520.14	1568.64	3.09	-1520.14	96.91
2002	40	712.66	762.66	5.24	-722.66	94.76
2003	40	1177.05	1217.05	3.29	-1177.05	96.71
2004	40	1742.8	1782.8	2.24	-1742.8	97.76
2005	46.4	1402.83	1449.23	3.2	-1402.83	96.8
2006	46.4	1038.57	1084.97	4.28	-1038.57	95.72
2007	104	1115.16	1219.16	8.53	-1115.16	91.47
2008	104	1115.16	1219.16	8.53	-1115.16	91.47
2009	105	1450.13	1555.13	6.75	-1450.13	93.25
2010	106	1450.13	1556.13	6.81	-1450.13	93.19
2011	111.22	1715.96	1827.18	6.09	-1715.96	93.91
2012	200	1716	1916	10.4	-1716	89.56
2013	200	1716	1916	10.4	-1716	89.56
2014	200	1715.96	1915.96	10.4	-1715.96	89.56
2015	198.4	1154.8	1343.9	14.8	-1145.5	85.24
2016	164.6	1118.2	1141.9	14.4	-977.3	85.59
2017	152.1	1263.6	1344.8	11.3	-1192.7	88.69
2018	140	1441.7	1581.7	8.85	-1441.7	91.15
2019	140	1294.1	1434.1	9.76	-1294.1	90.24
2020	130	1163.1	1292.1	10.1	-1162.1	89.94
2021	130	22.3	152.3	85.4	-22.3	14.64
متوسط الفترة	114.11	1312.012		11.2	-1302.378	88.76

المصدر: العמוד 1 – 2 – 3، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، العמוד: 4 – 5 – 6 من اعداد الباحث.

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الفجوة الغذائية بالإضافة إلى نسب الاكتفاء الذاتي من محصول القمح والدقيق خلال الفترة (2000 – 2021) حيث نلاحظ ان حجم الفجوة الغذائية لهذا المحصول كانت مرتفعة جدا ويعود ذلك إلى زيادة الاستهلاك وإلى ضعف الانتاج المحلي الناتج من عدم الاهتمام بالبنى التحتية للقطاع الزراعي وارتفاع اسعار الاسمدة

والمعدات الزراعية اذ تبين بان حجم الفجوة الغذائية كانت كبيرة في بداية البحث وبلغت (1817.93 -) الف طن وهذا ناتج من زيادة كمية الواردات من الخارج بغرض تلبية الحاجات الاستهلاكية للأفراد ثم انخفض حجم الفجوة الغذائية بشكل متذبذب في السنوات (2002 – 2008) فقد كانت بين (722 , 1115.16) الف طن وذلك لزيادة الانتاج المحلي بشكل ملحوظ وانخفاض الواردات اما خلال المدة (2009 – 2014) فقد عادت الفجوة الغذائية إلى الارتفاع من جديد وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في كمية الواردات ثم انخفض حجم الفجوة الغذائية بشكل متذبذب في السنوات (2015 – 2021) فقد وصلت إلى ادنى مستوى لها خلال فترة البحث اذ بلغت (22.3 -) الف طن في سنة 2021م وذلك بسبب انخفاض الواردات بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل الذي ادى إلى تغيير بعض انماط الاستهلاك.

اما نسب الاكتفاء الذاتي خلال فترة البحث (2000 – 2021) فهي نسب متذبذبة وبسيطة جدا تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض حيث تم تحقيق اكبر قدر من فائض الانتاج بنسبة (85 %) خلال العام 2021م وبلغ ادنى نسبة (2 %) خلال عام 2004م ولكن وبشكل عام تعتبر نسب الاكتفاء الذاتي منخفضة جدا حيث بلغت (11 %) في المتوسط لفترة البحث وهي نسبة متدنية جدا تعكس خطورة الموقف الغذائي بالنسبة لهذه السلعة فهي تعتبر سلعة استراتيجية نظرا لأهمية التي تحتلها في الاستهلاك الغذائي حيث تدخل في الغذاء اليومي لمعظم الليبيين وبالتالي فهي مؤشر حقيقي لقياس قدرة وكفاءة الزراعة الليبية على تحقيق امنها الغذائي ومن ثم انخفاض فاتورة الواردات من السلع الغذائية وتخفيض التبعية الغذائية للخارج التي سجلت ما نسبته 88% في المتوسط خلال فترة البحث ومن الملاحظ من الجدول ان نسب الاكتفاء الذاتي منخفضة جدا وارتفاع نسب التبعية الغذائية للخارج بالرغم ان ليبيا ما تمتلكه من امكانيات من موارد مالية ومساحات شاسعة من الاراضي البكر إلا ان الانتاج المحلي منخفض جدا ويعود ذلك إلى جملة من العوامل ادت إلى تدهور زراعة القمح. ومن هذه العوامل انخفاض الدعم الحكومي لقطاع الزراعة وكثير من المشاريع الزراعية بسبب توقفها عن الانتاج الناتج من الحروب التي حدثت بين شرق وغرب البلاد بالإضافة إلى اغراق الاسواق الليبية باستيراد مادة القمح من الخارج فضلا عن اهمال البنى التحتية وعدم ادخال التقنية الحديثة لقطاع الزراعة.

ثانيا: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول الشعير:

ان محصول الشعير يعتبر من المحاصيل الزراعية الضرورية وذلك لتنوع استخدامه وملاءمته للظروف المناخية القاسية وهو محصول اساسي في تحقيق الأمن الغذائي ومن الجدول (2).

الجدول رقم (2): حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول الشعير في ليبيا للفترة (2000-2021)

السنة	الانتاج المحلي ألف طن	الاستيراد ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسب الاكتفاء الذاتي %	حجم الفجوة الغذائية ألف طن	التبعية الغذائية %
2000	264.05	37.62	301.87	87.47	-37.82	12.53
2001	230	141.49	371.49	61.91	-141.49	38.09
2002	250	146.72	396.72	63.02	-146.72	36.98
2003	250	146.72	396.72	63.02	-146.72	36.98
2004	250	266.7	516.7	48.38	-266.7	51.62
2005	250	68.46	318.46	78.5	-68.46	21.5
2006	100	68.46	168.46	59.36	-68.46	40.64
2007	100	48.84	148.84	67.19	-48.84	32.81
2008	100	48.84	148.84	67.19	-48.84	32.81
2009	101	177.13	278.13	36.31	-177.13	63.69
2010	102	177.13	279.13	36.54	-177.13	63.46
2011	98.13	472.24	570.37	17.2	-472.24	82.8
2012	101	472.2	101	100	0	0
2013	97	472.2	97	100	0	0
2014	95	472.24	567.24	16.75	-472.24	83.25
2015	95	472.24	567.24	16.75	-472.24	83.25
2016	55.1	1129.5	1184.6	4.651	-1129.5	95.35
2017	16.8	861.3	878.2	1.913	-861.4	98.09
2018	70	706.6	219.1	31.95	-149.1	68.05
2019	70	753.9	823.9	8.496	-753.9	91.5
2020	70	795.9	865.9	8.084	-795.9	91.92

93.47	-1002.3	6.528	1072.3	1002.3	70	2021
55.4		44.6				متوسط الفترة

المصدر: العمود 1 - 2 - 3 - المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، العمود: 4 - 5 - 6 من اعداد الباحث.

نلاحظ ان هناك تباين كبير في حجم الفجوة الغذائية لمحصول الشعير وذلك في الفترة (2000- 2021) ويرجع ذلك إلى انخفاض الانتاج المحلي وارتفاع كمية الاستهلاك المتاح حيث بلغت ادنى حجم للفجوة الغذائية لمحصول الشعير (صفر) خلال السنوات (2012 - 2013) والسبب في ذلك المخزون الاستراتيجي الذي كان متوفر في مخازن صندوق موازنة الاسعار إلا انه بعد هذه السنوات بدأ يتزايد حجم الفجوة الغذائية لمحصول الشعير حيث وصلت اعلى كمية لها (1129) الف طن عام 2016م اما فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير فقد اخذت مسار متدني حيث كانت 87.4% في بداية فترة البحث أي في عام 2000م وبدأت تنخفض إلى ان وصلت 17.2% عام 2011م ثم بعد ذلك قفزت بشكل كبير فوصلت نسبة الاكتفاء الذاتي 100% خلال عامي 2012- 2013م ثم عادة إلى الانخفاض لتصل إلى 6.5% عام 2021م وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة التبعية الغذائية للخارج والتي وصلت إلى 55.3% في المتوسط خلال فترة البحث وهذا ناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد الامر الذي أدى إلى الاعتماد على استيراد مادة الشعير من الخارج واغراق السوق الليبية بها بالإضافة إلى انعدام الدعم الحكومي لكثير من المشاريع الزراعية.

ثالثاً: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول البقوليات:

الجدول (3): حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول البقوليات في ليبيا للفترة (2000- 2021)

السنة	الانتاج المحلي ألف طن	الاستيراد ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسب الاكتفاء الذاتي %	حجم الفجوة الغذائية ألف طن	التبعية الغذائية %
2000	4.49	6.56	11.05	40.63	-6.56	59.37
2001	3.4	4.74	8.14	41.77	-4.74	58.23
2002	7.4	6.66	13.95	53.05	-6.55	47.74
2003	7.4	6.66	13.95	53.05	-6.55	47.74
2004	7.4	10.05	17.34	42.68	-9.94	57.96
2005	7.4	13.11	20.51	36.08	-13.11	63.92
2006	7.9	5.58	13.37	59.09	-5.47	41.74
2007	7.9	3.82	11.71	67.46	-3.81	32.62
2008	7.9	3.82	11.71	67.46	-3.81	32.62
2009	8.27	6.15	14.31	57.79	-6.04	42.98
2010	8.56	6.15	14.6	58.63	-6.04	42.12
2011	8.95	2.23	11.07	80.85	-2.12	20.14
2012	9.5	2.2	11.7	81.2	-2.2	18.8
2013	8.7	2.2	10.9	79.82	-2.2	20.18
2014	8.79	1.22	9.9	88.79	-1.11	12.32
2015	8.79	1.22	9.9	88.79	-1.11	12.32
2016	7.3	5.1	12.4	58.87	-5.1	41.13
2017	7.2	7.7	15	48	-7.8	51.33
2018	7.2	49.3	56.9	12.65	-49.7	86.64
2019	7.2	10.3	17.4	41.38	-10.2	59.2
2020	7.4	16.4	23.8	31.09	-16.4	68.91
2021	7.4	26.5	33.9	21.83	-26.5	78.17
متوسط الفترة	7.928			55.04		45.28

المصدر: العمود 1 - 2 - 3، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، العمود: 4 - 5 - 6 من اعداد الباحث.

تمثل البقوليات سلعا رئيسية واستراتيجية لتوفير الأمن الغذائي ناهيك عن اهميتها في استدامة النظم الزراعية والبيئية حيث يبين الجدول (3) حجم الفجوة الغذائية وكذلك نسب الاكتفاء الذاتي لمحصول البقوليات للفترة (2000- 2021) إذ تميز الانتاج المحلي بالاستقرار خلال السنوات من (2002 – 2021) حيث بلغ لهذه السنوات (7.4) ألف طن اما المتاح للاستهلاك من البقوليات فقد كان بين الارتفاع و الانخفاض فقد كانت اعلى كمية قد بلغت (56.9) ألف طن وذلك خلال عام 2018م بينما كانت ادنى كمية متاحة للاستهلاك قد بلغت (8.14) ألف طن عام 2001م اما فيما يتعلق بحجم الفجوة الغذائية فقد كانت متقلبة فقد تراوحت بين حد ادنى بلغ (1.1 -) ألف طن خلال عامي (2014 – 2015) وحد اقصى بلغ (49.7 -) ألف طن خلال عام 2018م اما نسب الاكتفاء الذاتي لمحصول البقوليات فهي تعد نسب جيدة فقد بلغت اعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي (88.7 %) عام 2014م حيث يلاحظ من الجدول خلال هذا العام انخفاض كمية الواردات والتي بلغت (1.2) ألف طن اما التعبية الغذائية للخارج فلم تتجاوز نسبتها في المتوسط (45.38 %) خلال فترة البحث.

رابعاً: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول الخضروات:

الجدول (4): حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول الخضروات في ليبيا للفترة (2000 – 2021)

السنة	الانتاج المحلي ألف طن	الاستيراد ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسب الاكتفاء الذاتي %	حجم الفجوة الغذائية ألف طن	التعبية الغذائية %
2000	707.69	69.77	777.46	91.03	-69.77	8.97
2001	651	58.85	709.85	91.71	-58.85	8.29
2002	702.8	47.04	749.12	93.82	-46.32	6.18
2003	754.8	47.04	801.84	94.13	-47.04	5.87
2004	697.5	43.18	740.68	94.17	-43.18	5.83
2005	697.5	31.76	729.26	95.64	-31.76	4.36
2006	1200	31.76	1231.76	97.42	-31.76	2.58
2007	1200	31.76	1231.76	97.42	-31.76	2.58
2008	1200	31.76	1231.76	97.42	-31.76	2.58
2009	1008.77	31.76	1040.35	96.96	-31.58	3.04
2010	1069.28	31.76	1100.86	97.13	-31.58	2.87
2011	1069.28	31.76	1100.86	97.13	-31.58	2.87
2012	1069.3	31.8	1100.9	97.13	-31.6	2.87
2013	1069.3	31.8	1100.9	97.13	-31.6	2.87
2014	785.85	4.85	790.57	99.4	-4.72	0.6
2015	785.85	4.85	790.5	99.41	-4.65	0.59
2016	913.7	36.7	946.8	96.5	-33.1	3.5
2017	921.7	3.6	923.4	99.82	-1.7	0.18
2018	927.3	38.4	954.5	97.15	-27.2	2.85
2019	932.4	118.8	1051.2	88.7	-118.8	11.3
2020	1631	24.6	1655.6	98.51	-24.6	1.49
2021	951	37.7	988.8	96.18	-37.8	3.82
متوسط الفترة				96.09		3.91

المصدر: العمود 1 – 2 – 3، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، العمود: 4 – 5 – 6 من اعداد الباحث.

يعتبر انتاج الخضروات من الجوانب الاساسية لتحقيق الأمن الغذائي حيث انها تلعب دورا مهما في توفير غذاء صحي ومتنوع للسكان ويتضح من الجدول (4) انخفاض الفجوة الغذائية للخضروات حيث بلغت (69.77 -) ألف طن عام 2000م وانخفضت إلى (1.7-) ألف طن عام 2017م ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الانتاج المحلي من (707.69) ألف طن خلال عام 2000م واستمرت زيادة الانتاج إلى ان وصلت (1631) ألف طن عام 2020م وقد كان ارتفاع اسعار الخضروات محليا من ضمن اهم الاسباب التي ادت إلى زيادة الانتاج المحلي بالإضافة إلى تفضيل جمهور المستهلكين للسلع المحلية على الاجنبية اما فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي للخضروات فهي مرتفعة وبالتالي تعد نسب جيدة حيث

بلغت اعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي (99.8 %) عم 2017م ويلاحظ من الجدول اعلاه انه في هذا العام انخفضت الواردات من الخارج والتي بلغت (3.6) الف طن اما ادنى نسبة من الاكتفاء الذاتي فقد بلغت (88 %) عام 2000م وبشكل عام فإن هذه النسب المرتفعة من الاكتفاء الذاتي من الخضروات انعكس بشكل سلبي على نسب التغطية الغذائية للخارج والتي لم تتجاوز في المتوسط (3.9 %) طول فترة البحث وهذا بدور يعكس الجانب الايجابي لمستوى الأمن الغذائي الذي يصل إلى الاكتفاء الذاتي الأمن من هذه السلع.

خامساً: تقدير حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمحصول البيض:

الجدول (5): حجم الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي للبيض في ليبيا للفترة (2000 – 2021)

السنة	الانتاج المحلي ألف طن	الاستيراد ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسب الاكتفاء الذاتي %	حجم الفجوة الغذائية ألف طن	التغطية الغذائية %
2000	60	0.79	60.79	98.7	-0.79	1.3
2001	60	0.84	60.84	98.62	-0.84	1.38
2002	55	2.52	57.52	95.62	-2.52	4.31
2003	55	0.18	55.18	99.67	-0.18	0.32
2004	55	0	55	100	0	0
2005	55	4.39	59.39	92.61	-4.39	7.39
2006	46.6	3.93	50.53	92.22	-3.93	7.77
2007	60	5.25	65.25	91.95	-5.25	8.04
2008	60	5.25	65.25	91.95	-5.25	8.04
2009	60	11.98	71.98	83.36	-11.98	16.64
2010	60	11.98	71.98	83.36	-11.98	16.64
2011	62.5	9.09	71.59	87.3	-9.09	12.7
2012	62.5	9.1	71.6	87.29	-9.1	12.71
2013	62.5	9.1	71.6	87.29	-9.1	12.71
2014	60	9.09	69.09	86.84	-9.09	13.16
2015	60	9.09	69.09	86.84	-9.09	13.16
2016	71.2	0.1	71.2	100	0	0.14
2017	73	4.3	77.3	94.44	-4.3	5.56
2018	72.7	9.7	108.3	67.13	-35.6	8.95
2019	81.5	7.3	88.8	91.78	-7.3	8.22
2020	72	0.4	72.4	99.45	-0.4	0.55
2021	71.9	1.4	73.3	98.09	-1.4	1.91
متوسط الفترة				91.57		7.35

المصدر: العمود 1 – 2 – 3، المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، العمود: 4 – 5 – 6 من اعداد الباحث.

يعد البيض من الأغذية المهمة نظرا لقيمتة الغذائية ويعتبر البيض من ارخص انواع الروتين الحيواني حيث اظهرت بيانات الجدول (5) انخفاض حجم الفجوة الغذائية لسلعة البيض طول فترة البحث وذلك نتيجة إلى زيادة الانتاج المحلي وقلة الواردات من هذه السلعة حيث اعلى حجم بلغته الفجوة الغذائية خلال عام 2018م حيث بلغت (35.6 -) الف طن من سلعة البيض كما ان ادنى حجم للفجوة الغذائية قد بلغ (صفر) وذلك خلال عامي 2004 م و 2016 م وبشكل عام نلاحظ ان حجم الفجوة الغذائية في المتوسط لم يتجاوز (6 %) طول فترة البحث اما مؤشر نسب الاكتفاء الذاتي خلال فترة البحث كانت مرتفعة فبلغت ادنى نسبة للاكتفاء (67 %) وذلك خلال عام 2018م وبلغت اعلى نسبة للاكتفاء الذاتي (99 %) خلال عام 2020م وقد سجلت وقد سجلت نسب الاكتفاء الذاتي ما نسبته (91.5 %) في المتوسط خلال فترة البحث ومما تقدم نستنتج انخفاض حجم الفجوة الغذائية إذ لم تتجاوز في المتوسط (6 %) طول فترة البحث كذلك ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي لنفس الفترة والتي وصلت إلى (91 %) في المتوسط مما يعكس تحقيق اهمية كبيرة جدا في الأمن الغذائي من سلعة البيض.

النتائج:

1. توجد فجوة غذائية كبيرة في السلع الغذائية الأساسية محل البحث ومنها القمح والدقيق وذلك بسبب عجز القطاع الزراعي من توفير الاحتياجات من هذه السلعة.
2. ارتفاع كمية الواردات من القمح والدقيق حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي 11% في المتوسط طول فترة البحث مما تسبب في ارتفاع نسب التبعية الغذائية للخارج والتي بلغت حوالي 88.7% في المتوسط مما يعطي مؤشر على أن الأمن الغذائي مهدد بالخطر نتيجة الاعتماد الشبه كامل على الواردات الخارجية من هذه السلعة.
3. بالرغم من أهمية محصول القمح من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أن الاهتمام به لم يكن بالقدر الذي يسهم في الارتقاء بزراعته بالشكل الذي يرفع معدلات الانتاج.
4. تشكل مجموعة الحبوب الجانب الأكبر في الفجوة الغذائية يأتي في مقدمتها القمح والدقيق حيث لم تتجاوز نسب الاكتفاء الذاتي 11% في المتوسط طول فترة البحث أما الشعير فيأتي في المرتبة الثانية حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي 44% أما محصول البقوليات فقد كانت نسب الاكتفاء الذاتي 55% وبالتالي فإن هذه النسب للاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب تعطي مؤشر حقيقي لضعف قدرة وكفاءة الانتاج الزراعي لليبيا من هذه السلع الاستراتيجية وبالتالي الخطر الكبير الذي يهدد أمنها الغذائي.
5. إذا استمرت ليبيا بهذا الوضع من حيث عدم قدرتها على زيادة الانتاج المحلي من هذه السلع الغذائية الرئيسية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية في المستقبل وبالتالي الاعتماد الكلي على الخارج لمواجهة الطلب المحلي الأمر الذي يزيد من تفاقم حجم التبعية الغذائية للخارج.
6. لقد كانت نسب الاكتفاء الذاتي عالية جدا بالنسبة لمحصول الخضروات والبيض حيث بلغ متوسط الفترة 96% لمحصول الخضروات أما محصول البيض فقد كانت 91% في المتوسط ويعود ذلك إلى الاكتفاء بإنتاجهما محليا.

التوصيات:

1. أن الأمن الغذائي لليبيا مهدد وذلك بسبب الفجوة الغذائية الكبيرة في معظم السلع الغذائية الرئيسية وبالتالي فإن رفع نسب الاكتفاء الذاتي من هذه السلع يعتبر تحديا يجب رفعه خاصة حالة السلع التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة الواردات من السلع الغذائية والممتثلة في سلعة القمح والشعير.
2. الاهتمام بصغار الفلاحين حيث أنهم يشكلون الجانب الأكبر لقطاع الزراعة وبالتالي فإن دعمهم يجب أن يكون من الأولويات ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعمهم بالأسمدة والبذور ذات الجودة العالية وبأسعار رخيصة كما يمكن تدريبهم حول استخدام التقنية الزراعية المتطورة والحديثة من أجل العمل على تحسين ظروفهم الاقتصادية وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.
3. العمل على تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة والصناعة والذي يتم من خلال ربط الناتج الزراعي بالصناعة وذلك من خلال توسيع قاعدة الانتاج للمواد الأولية الزراعية بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي من الانتاج الصناعي اللازم لقطاع الزراعة.
4. يجب الاعتناء بمحصول القمح والشعير من ناحية الانتاج والعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق ذلك لأنه يمثل وخاصة القمح أهمية كبيرة في غذاء المواطن الليبي وهذه الظروف تتمثل في توفير البذور الجيدة والاسمدة بأسعار رخيصة وكذلك اتباع طرق الري الحديثة.
5. زيادة الانتاج الزراعي بما يحقق أعلى معدلات الانتاج من السلع الزراعية والغذائية من أجل الوصول إلى نسب الاكتفاء الذاتي وصولا لتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تقليل الاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الأساسية.

المراجع:

1. عزوني، آخرون، (2021)، الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – شركة " دجاج اليوم "، السعودية نموذجاً، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، (5)، (2)، ص 276-288.
2. ميس محمد حسين، (2016)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الاستراتيجية في العراق للمدة (1990 – 2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (24)، ص 3.
3. المنظمة العربية للتنمية والزراعة، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2013.
4. البدري مرتضى، جمعة عباس (2021)، دراسة تحليلية لمعوقات الإن الغذائي في العراق للمدة (1980 – 2018)، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الكوت، جامعة البصرة للنظ والغاز المجلد (11)، العدد (3)، ص 143، 144.
5. المنظمة العربية للتنمية والزراعة، التقرير السنوي، (35)، لأوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023، ص 48.
6. الشيخ، س، ع، (2015)، جيليه، (تقدير الفجوة الغذائية في دولة قطر: دراسة احصائية بتطبيق دالة الطلب على اللحوم البيضاء)، (2001 – 2012)، السودان جامعة الجزيرة.

7. الراوي احمد، (2013)، دراسة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، الواقع والتحديات، بغداد، الطبعة الاولى، دار الشؤون الثقافية، ص 124.
8. لامية لعلوم، خيرالدين بنون، (2023)، دراسة تحليلية لوضعية الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2020)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد (7)، العدد (1)، ص 210.